مركز حمورابي

هل ترجع حالة انعدام الثقة السائدة في المجتمع الإيراني اليوم إلى تراجع شرعية ومقبولية السلطة السياسية ونظام الدولة؟

هل ترجع حالة انعدام الثقة السائدة في المجتمع الإيراني اليوم إلى تراجع شرعية ومقبولية السلطة السياسية ونظام الدولة؟

علي نوريان، باحث في الشؤون الدولية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

9 آيار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

المقدمة: على خلاف الاعتقاد الشائع المتأثر بوسائل الإعلام، لا ترتبط الشرعية في علم السياسة بقدرة النظام الحاكم على الترويج لنفسه. في وسائل الإعلام، غالباً ما يتمّ ربط مشروعية نظام الحكم بقدرته على الدعاية والترويج لذاته. تُصوّر بعض وسائل الإعلام أنظمة الحكم القوية ذات الدعاية الفعّالة على أنّها أنظمة شرعية، بينما تُصوّر الأنظمة ذات الدعاية الضعيفة على أنّها غير شرعية. في علم السياسة، تُعرّف مشروعية نظام الحكم على أنّها قبول الشعب لنظام الحكم واعترافه به كسلطة شرعية. لا تعتمد مشروعية نظام الحكم على قدرته على الدعاية، قد يكون نظام الحكم قوياً ولديه قدرة كبيرة على الدعاية، لكنّه قد لا يكون شرعياً في نظر الشعب إذا لم يُوفّر العدالة والمساواة والمشاركة والكفاءة والرضا.

النظام السياسي، حتى لو كان الأكثر ظلمًا، يسعى بطبيعة الحال إلى الترويج على نطاق واسع لشعبيته ونفوذه. ولكن "الشرعية" هي مصطلح علمي، مصطلح له وظائف محددة، وقياسه يساعد عالم السياسة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية. يقول توماس دال في هذا الصدد: "تكون الحكومة مشروعة عندما يعتقد الشعب الخاضع لها اعتقادًا صادقًا أن البنية والوظائف والإجراءات والقرارات والسياسات والمؤسسات والقادة أو الحكومة تتمتع بالكفاءة أو النزاهة أو الخير الأخلاقي". بغض النظر عن الصورة التي تقدمها الحكومة عن نفسها، وبغض النظر عن مدى إيمان الآخرين (سواء كانوا مواطنين محليين أو مراقبين دوليين) بادعاءات الحكومة بشأن نفوذها وشعبيتها، فإن عامل الشرعية، مثل الاستياء، ينشر آثاره على الطبقات الاجتماعية.

الحكومة غير الشرعية، في أي لحظة قد تفقد توازنها وتسقط في وقت لا يتوقعه أحد. بينما الحكومة الشرعية، تصمد أمام أشد الهجمات أو الأزمات وتخرج منها سالمة. تُعدّ إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات مثالا صارخا على كيفية تعامل حكومة شرعية مع أزمة شاملة. فقد حظيتْ الحكومة التي نشأت من ثورة الإسلام الإيرانية بدعم واسع من مختلف شرائح المجتمع. وعندما يُرسل الأهالي أبناءهم إلى الحرب طواعية وبفخر، فإنّ لا قوّة للعدوّ، ولا نقصا في المعدّات، ولا اضطرابا داخليا، ولا أزمة في الكفاءةِ، يُمكن أن تُعتبر مشكلة لا حلّ لها.

الحكومة تكون شرعية عندما يرى مواطنوها أنها منهم، ولا يستخدمون معها ثنائية "نحن وهم". باختصار، عندما يكونون "راضين". الرضا عمليةٌ دقيقةٌ لا يمكن تغيير ماهيتها بالإعلانات. أحد الحلول لخلق هذا الرضا هو مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية والاجتماعية. سجلّ مسؤولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في التعامل مع

المؤسسات المدنية، بما في ذلك الأحزاب والنقابات والتشكيلات الشعبية الأخرى، لم يكن ساطعًا على الإطلاق. منذ عام 2011، قدمت التشكيلات المهنية والسياسية، والمثقفون والباحثون الجامعيون، وحتى كبار المديرين والمتوسطين العاملين في البيروقراطية الإيرانية، تحذيرات بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة في البلاد وضرورة معالجتها، وقدموا مقترحاتهم بشأن إصلاح الأمور، ولكن لم يجدوا آذانًا صاغية من قبل كبار المسؤولين الحكوميين.

مصادر شرعية نظام الحكم: قدم ماكس فيبر ثلاثة مصادر للشرعية. الشرعية التقليدية: تستند هذه الشرعية إلى العادات والتقاليد والممارسات الراسخة عبر الزمن. يقبل الناس سلطة الحاكم لأنها تمثل استمرارًا للنظام الاجتماعي المألوف. الشرعية الكاريزمية: تستند هذه الشرعية إلى صفات شخصية استثنائية للحاكم، مثل الكاريزما أو البطولة أو القداسة. يقبل الناس سلطة الحاكم لأنهم يؤمنون بقدراته الفريدة وقدرته على قيادتهم. الشرعية العقلانية-القانونية: تستند هذه الشرعية إلى القوانين والمؤسسات الرسمية. يقبل الناس سلطة الحاكم لأنها نابعة من نظام عادل وموضوعي تم الاتفاق عليه من قبل المجتمع. السلطة فعّالة عندما تكون شرعية. وعندما يقبل الناس في بلد ما، عقليًا وداخليًا، السلطة الحاكمة، ستكون لتلك الحكومة شرعية. وفقًا لأنتونيو غرامشي، على الرغم من احتكار الدول للسلطة القانونية لاستخدام القوة، إلا أن بقاءها يعتمد بشكل كبير على الأيديولوجية والمعتقدات الراسخة لدى الشعب.

في العقد الأول من الثورة الإسلامية في إيران، استندت شرعية حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى سلطة وكاريزما زعيم الثورة، آية الله الخميني. كان الناس يقدسون شخصيته و اعتقدوا أنه رمز لنظام الحكم الإسلامي والشعبي. لا يمكن حشد ملايين الجماهير خلال ثورة الشعب ضد نظام الشاه، وحشد الجماهير للحرب الإيرانية العراقية، وقمع المعارضين السياسيين للثورة الإسلامية داخل البلاد، في غياب أي تنظيم سياسي وعسكري رسمي، دون وجود شخصية سياسية ودينية كهذه. في العقد الأول من الثورة الإسلامية في إيران، اعتبر جزء كبير من الشعب الإيراني، خاصة القرويين وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والمواطنين الذين لديهم معتقدات دينية قوية، مصدر شرعية الحكومة الإسلامية إلهيًا، واعتبروا طاعة ولي أمر المسلمين واجبًا شرعيًا عليهم. في ذلك الوقت، كانت لجان الثورة والقوات الشعبية التطوعية، التي شكلت لاحقاً الأساس الرئيسي للحرس الثوري الإسلامي، تنحدر بشكل أساسي من بين الطبقات المستضعفة. لقد أقيم عماد خيمة الثورة الإسلامية الإيرانية على أكتاف هؤلاء الأفراد.

خلال العقد الأول من الثورة الإسلامية في إيران، سعت الحكومة آنذاك والحكومات اللاحقة إلى تلبية احتياجات الناس المعيشية والرفاهية من خلال السيطرة على الأسعار، وتقديم أنواع مختلفة من المساعدات، وإنشاء أنواع مختلفة من المؤسسات الداعمة (مثل بنياد 15 خرداد، كميته إمداد إمام، بنياد شهيد، وبنياد جانبازان)، وتوفير فرص العمل في الشركات والمؤسسات الإدارية والعسكرية الحكومية، وإنتاج مساكن بأسعار معقولة للفئات الضعيفة في المدن والقرى، وتنفيذ برامج التنمية الريفية، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والعلاجية والتعليم العام المجاني.

في العقود التالية، أي بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الزعيم الثوري، تغيرت تدريجياً العلاقة بين الشعب والحكام في الجمهورية الإسلامية. حلت الشرعية العقلانية والقانونية محل الشرعية القائمة على وصاية وكاريزما زعيم الثورة. تستند الشرعية العقلانية والقانونية إلى الإيمان بشرعية الأنماط القاعدية المعيارية وحق أولئك الذين تم تفويضهم بموجب هذه القواعد لإصدار الأوامر. الدولة البيروقراطية الحديثة، التي تستند إلى قواعد ومعايير قانونية، هي مثال بارز على المشروعية العقلانية والقانونية. خلال 45 عامًا الماضية، سعت الجمهورية الإسلامية إلى إظهار شرعية الحكم الإسلامي في إطار الدستور، من خلال عقد انتخابات مجلس الشورى الإسلامي والمجالس الإسلامية في المدن والقرى، وكذلك انتخابات الرئاسة كل أربع سنوات. ومع ذلك، فإن وجود مؤسسات معينة للسلطة وتدخلها المباشر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للنظام الحاكم والتشريعي وتنفيذ القوانين، يميز ماهية النظام السياسي الإيراني عن الأنظمة الديمقراطية. نظرًا لسيطرة الأجهزة العسكرية والأمنية على البيروقراطية ومجلس الشورى الإسلامي بعد انتخابات الرئاسة عام 2009، صنّف بعض الخبراء النظام السياسي الإيراني على أنه نظام شبه ديمقراطي. بينما صنّفه آخرون على أنه دولة شبه عسكرية - أمنية.

جودة منخفضة للحكم في إيران: وفقًا لنظرية الحكم الرشيد، لا يقتصر هدف التنمية على تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي، بل يتحقق التنمية المستدامة عندما تسعى الدول لتحقيق أهداف الديمقراطية والمساواة وحماية البيئة بشكل متزامن، حيث تُكمل هذه الأهداف الثلاثة النمو الاقتصادي. على الرغم من إمكانية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على المدى القصير والمتوسط من خلال الديكتاتورية وتدمير البيئة وتحمل التفاوتات الاجتماعية الكبيرة، إلا أن جودة هذا النمو ستنخفض مع مرور الوقت، مما سيؤدي إلى زيادة استياء الشعب وعدم استدامة هذا النمو على المدى الطويل.

للأسف، إيران لا تتمتع بمكانة جيدة من حيث مؤشرات الحكم الرشيد (أي حرية التعبير والمساءلة، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون، وجودة اللوائح، وكفاءة الحكومة). تقرير منظمة الشفافية الدولية يدل على أن إيران في عام 2017 احتلت المرتبة 130 من بين 180 دولة من حيث الفساد، وحصلت على 30 نقطة فقط من أصل 100. من الواضح أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى تراجع شرعية الحكومة لدى المواطنين.

التأثير المدمر للعقوبات الدولية: من البديهيات أن العقوبات الدولية، من خلال خلق ركود تضخمي، تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وزيادة ملحوظة في مستوى الأسعار العامة. في ظل هذه الأوضاع، سنشهد ازديادًا في معدلات البطالة، وانخفاضًا في معدلات مشاركة القوى العاملة، وتراجعًا في القدرة الشرائية للأجور والمعاشات التقاعدية، وتوسعًا في نطاق الفقر وعدم المساواة الاقتصادية. عجز الدولة عن حلّ المشكلات والتحديات الاقتصادية الرئيسية مثل التضخم والبطالة والفقر، والأزمات المصرفية وصناديق التقاعد، وإدارة موارد المياه والموارد الطبيعية المتجددة، يُفاقم من اليأس من المستقبل ويُعمّق الفجوة بين الدولة والشعب. في الواقع، تقلل العقوبات من شرعية الحكومة عندما تكون البلاد، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة إلى الوحدة بين الحكومة والشعب لمواجهة العقوبات. أزمة شرعية حاكمية جمهورية إيران الإسلامية ناتجة عن عجزها عن الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تحولات كيفيّة المجتمع الإيراني المعاصر وضرورة تغيير نهج الحكومة: الحقيقة الراسخة هي أن المجتمع الإيراني المعاصر يختلف اختلافًا جوهريًا عن فترة بدايات الثورة الإسلامية. لذلك، فقد طرأت تغيرات جوهرية على رغبات وتوقعات الشعب من الحكومة في مجالات الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية والنهج الثقافي مقارنة بالعقد الأول من الثورة. هذا الموضوع، من قبل الحاكمية الجمهورية الإسلامية والفصائل السياسية المنافسة داخل نظام الحكم، يتم تجاهله عمومًا أو ينكره أسوأ من ذلك. التحولات الجذرية التي حدثت في المجتمع الإيراني المعاصر هي:

1- في عام 2016، عاش حوالي 74٪ من سكان إيران في المدن، بينما كان معدل التمدن في البلاد 47٪ في عام 1976. ارتفع عدد المدن التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة أو أكثر، وجميع المدن الكبرى، من واحدة إلى عشر خلال هذه الفترة الزمنية. وفرت الحياة المدنية أرضية خصبة و بيئة أكثر ملاءمة لنشر المعلومات وإنشاء منظمات مهنية وسياسية. على الرغم من أن هذه التشكيلات تعتبر أفضل وسيط بين الشعب والحكومة، إلا أنها تُنظر إليها من قبل الأجهزة الأمنية كتهديد أمني.

2- اليوم، 87.7٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات فما فوق في إيران متعلمون (حسب تعداد السكان لسنة 2016)، بينما كان فقط 47.2٪ من هذه الفئة العمرية متعلمين في عام 1976. يجب ملاحظة أن متوسط سنوات التعليم و الدراسة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا في إيران اليوم يتراوح بين 9 و 10 سنوات، بينما كان هذا الرقم أقل بكثير قبل الثورة. من بين الأفراد المتعلمين في عام 1995، كان حوالي 13.7 مليون شخص يحملون شهادة دبلوم أو ما قبل الجامعة، و 13.6 مليون شخص يحملون شهادة جامعية. نُدرك أن الأفراد المتعلمين يتمتعون بوعي سياسي واجتماعي أوسع. تُظهر الإحصائيات أن مشاركة الأفراد ذوي التحصيلات الجامعية، خاصةً النساء الشابات، أعلى من مشاركة النساء ذوات التحصيلات الأقل.

3- في عام 2016، بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا فأكثر 60.7 مليون نسمة. من بين هؤلاء، كان 6.4 مليون نسمة فقط، أي 8٪، في سن 25 عامًا أو أكثر في وقت الثورة. معنى هذا أن لا يملك قسم كبير من سكان إيران البالغين تجربة مباشرة لأحداث الثورة، ولا توجد لديهم ذكريات عما حدث في تلك الفترة. على الرغم من أن غالبية سكان إيران الحاليين قد ولدوا بعد الثورة ونشأوا ودرسوا في مدارس وجامعات تابعة للنظام الإسلامي، إلا أن قيمهم الثقافية تختلف اختلافًا جوهريًا عن القيم الدينية والثقافية التي تسعى إليها الحكومة. على سبيل المثال، تختلف القيم الثقافية التي تعززها الجمهورية الإسلامية اختلافًا جوهريًا عن تلك الموجودة في المجتمع الإيراني، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، واحترام الحجاب الإسلامي، وحضور النساء في الملاعب الرياضية، والعلاقات قبل الزواج، وسن الزواج للرجال والنساء. جزء كبير من الشباب في إيران (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عامًا) تأثّر بقيم العالم الرأسمالي المتقدم أكثر من تأثّره بقيم الثقافة التقليدية والدينية الإيرانية. وبالتالي، فإنّ إنكار هذا الواقع غير عقلاني و غير حكيم وسيؤدي إلى تفاقم التوتر والاحتكاك بين الدولة والمجتمع.

4- اليوم، يتوفر لجزء كبير من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا إمكانية الوصول إلى وسائل التواصل الجماعي مثل الإنترنت وأنواع مختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الراديو والتلفزيون الدولية، بينما لم تكن الشبكات الدولية نشطة بهذا المستوى في وقت الثورة، ولم يكن لدى الناس إمكانية الوصول إلى الإنترنت والهواتف المحمولة. لذلك لم يعد الرقابة على الكتب والصحف والتحكم

في برامج إذاعة وتلفزيون الجمهورية الإسلامية والرقابة على بث الأخبار المحلية والعالمية بالطريقة السابقة فعالة. حرية تبادل المعلومات سمحت للناس بالتعرف على القيم الثقافية السائدة في البلدان الأخرى، كما زادت من وصولهم إلى الأخبار والمعلومات المتعلقة بأداء مختلف أجهزة الحكم. في مثل هذه الظروف والأوضاع، يزداد قلق مسؤولي نظام الحكم من القيم الثقافية والدينية للمجتمع، بينما يخشون أيضًا فقدان شرعيتهم لدى الشعب. على سبيل المثال، يؤدي كشف الفساد المالي الكبير لبعض المسؤولين في السلطات الثلاث إلى ضربة قاضية لشرعية نظام الحكم في إيران في وسائل الإعلام غير الحكومية. فاليوم، يصبح الناس على علم فوري بإغلاق الصحف، واعتقال الناشطين السياسيين ومحاكمتهم، واحتجاز الناشطين المدنيين والأقليات الدينية والقومية، ويُشاركون ردود فعلهم السلبية تجاه هذه الإجراءات عبر وسائل الإعلام.

5- بغض النظر عن ازدياد معدلات التمدن، وارتفاع مستوى التعليم، وتحسن إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الخارجية، وتغيّر القيم الثقافية للمجتمع، فإنّ فشل الجمهورية الإسلامية في إيران في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وثباته، وجه أكبر ضربة للثقة العامة والشرعية لنظام الحكم. في الواقع، البطالة الواسعة بين الشباب المتعلمين وانخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة، وأزمة صناديق التقاعد، والفقر المدقع الناجم عن البطالة والتضخم ذي الرقمين، كلها تُنهك كاهل الناس وتُفقدُهم صبرهم. الفساد المتفشي وتشكيل طبقة جديدة من الرأسماليين الذين اكتسبوا ثروتهم ومكانتهم ليس من خلال مهاراتهم وكفاءتهم، بل من خلال الاحتكارات والامتيازات الحكومية، يثير غضب الناس.

أزمة الشرعية وتحديات المجتمع الإيراني: انعدام الثقة بالمسؤولين من قبل الشعب، ، انعدام الثقة بين المسؤولين أنفسهم، انعدام الثقة بالشعب من قبل المسؤولين و انعدام الثقة بين أفراد الشعب، أدى هذه الأنواع الأربعة من عدم الثقة إلى تآكل الثقة كرأس المال الاجتماعي. الدول تأتي وتذهب واحدة تلو الأخرى، وإذا لم تقم الدول بتقييم شرعيتها في إطار النظام السياسي وتتجاهلها، فستُعاني المجتمعات من أحداث مؤلمة، وستواجه طاعة المواطنين للسلطة السياسية تحديات كبيرة، وسينعدم الثقة في المجتمع.

في خطاب تنصيبه، أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على ضرورة معالجة الأضرار التي لحقت بشعب إيران، قائلاً:"لم تتأثر مائدة الطعام وأعمال الناس فقط، بل تضرر الثقة أيضاً. يجب على الحكومة إصلاح هذا الضرر وإعادة الثقة إلى الشعب. تقليص الفجوة بين الشعب والحكومة أمرٌ ضروريٌّ للغاية، حيث يمكن أن يكون لهذه العلاقة دورٌ حاسمٌ في حلّ المشكلات." هذا بيان أكده أيضًا المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله خامنئي. يعتقد العديد من علماء الاجتماع أن هذا الانفصال قد حدث منذ فترة طويلة في المجتمع الإيراني، وقد حذروا مرارًا وتكرارًا من عواقبه، بما في ذلك فقدان رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، كان إنكار الحقائق واتهام الخبراء و أصحاب الرأي بالتشاؤم هو الأسلوب الأولي للتعامل مع الحقائق.

إنّ استمرار هذا النهج في تجاهل الأزمة وتأجيل معالجتها يهدد بتفاقم الأوضاع بشكلٍ خطير، ممّا قد يُفضي إلى نتائج كارثية لا يمكن تداركها بسهولة. فمع مرور الوقت، تتعمّق الجروح وتترك آثارًا ندبية يصعب محوها، وتنتشر الأزمة لتشمل مختلف جوانب الحياة، فتطال كافة قطاعات المجتمع. وعلى الرغم من أنّ بعض الجهات قد تُبادر إلى اتخاذ خطواتٍ شكليةٍ ظاهريةٍ لمواجهة الأزمة، إلّا أنّ هذه الخطوات لا تُمثل حلولًا حقيقيةً، بل هي أشبه بمسكناتٍ مؤقتةٍ لا تُعالج جذور المشكلة. فالحلول الفعلية تتطلب إرادةً قويةً وعزيمةً راسخةً لمواجهة الأزمة بكلّ جرأةٍ وصراحة، دون مواربةٍ أو مجاملة. فالتأخير في اتّخاذ الإجراءات اللازمة سيُفاقم الأوضاع ويُصعّب حلّها، ممّا قد يُهدّد بانهيار المنظومة بأكملها.

في ظلّ تفاقم أزمة فقدان رأس المال الاجتماعي والثقة العامة، وظهور علاماتها بوضوح، نشهد توحّدًا غير مسبوق للمؤسسات الحكومية، لكن إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا التوحيد فعّالًا في تجاوز الأزمات الحالية؟ الحقيقة القاسية هي أن الشعب الإيراني يعاني من أزمات اقتصادية وصحية واجتماعية. ووفقًا لتقرير مركز الإحصاء الإيراني، لا يزال حذف اللحوم والحليب والزبادي والمكسرات والأسماك والروبيان والبيض والدجاج والجبن من المائدة الإيرانية مستمرًا، بينما يزداد عدد الفقراء كل يوم.

يُشير تقرير صادر عن قاعدة رفاه الإيرانيين إلى أنّ مساحة خط الفقر في المجتمع الإيراني قد ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لدرجة أنّ شخصًا واحدًا من بين كل ثلاثة أشخاص في إيران فقير. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التقييم لا يأخذ بعين الاعتبار الفقراء العاملين. إذا تمّ أخذهم بعين الاعتبار، فمن المؤكد أنّ شخصًا آخر من بين كل شخصين سيكون فقيرا حقيقيا. في ظل هذه الظروف،

سيطر على المجتمع شعور عام بالإحباط الممزوج بالحقد على الوضع الراهن، مما يُدخل شرعية البنية السياسية في مرحلة جديدة من الأزمة. حسب قول أحد أساتذة الجامعة، فإن "الكراهية الجماعية" هي أهم تهديد يواجه البنية السياسية في إيران، حيث تُحاصرها بشكل ناعم. ويُحاول النظام تجاهل هذا التهديد من خلال الدعاية الإعلامية والإجراءات الرقابية.

وفقًا لمقال نُشر في صحيفة "اطلاعات" بطهران، "تعاني إيران من مشكلة انعدام الثقة منذ سنوات، إذا أردنا أن نكون صادقين." إذا لم ترغب أو لم تتمكن الدولة والبنية الحاكمة في إيران الحالية من أخذ إعادة بناء الثقة العامة والحفاظ على رأس المال الاجتماعي على محمل الجد، فيجب أن تشهد تعميق أزمة شرعيتها. يجب على صناع القرار في إيران أن يفهموا جيدًا نماذج التنمية السياسية والاجتماعية، وأن يسعوا جاهدين للتغلب على الأزمات من خلال تكييفها مع النماذج العالمية الناجحة. إن البقاء في حالة أزمة لفترة طويلة من الزمن يهدد بقاء النظام السياسي و حياته. يحتاج الشعب الإيراني إلى نجاة عاجلة من ثقل الأزمات المرهقة وكسر الظهر، وتقليل الأفكار المضللة المدمرة إلى أدنى حد ممكن. هذه حاجة ملحة، ولا يمكن للبنية التحتية التي تواجه عدم ثقة المجتمع أن تلبي هذه الحاجة.

الخاتمة: يجب أن تتركز الاستراتيجية الداخلية الأساسية لإيران على بناء الثقة بين الحكومة والشعب من جهة، والفصائل السياسية المختلفة من جهة أخرى. كلما زاد التوافق والانسجام على هذه الجبهة، زادت قدرة النظام والمجتمع على الصمود والمقاومة أمام الضغوط الخارجية. من الطبيعي أن تكلفة الوصول إلى التوافق الوطني تتطلب التراجع عن بعض المواقف في الماضي، مما قد لا يرضي أتباع النظام الحالي. لكن من المهم إدراك أن هناك تبادلًا بين التراجع على الصعيدين الدولي والداخلي؛ فمن يرفض التراجع داخليًا سيضطر إلى تقديم تنازلات على الساحة الدولية قد لا تتماشى مع المصالح الوطنية. يجب إحداث نقطة تحول لكبح حالة عدم الثقة هذه قليلاً وربط رأس المال الاجتماعي بالتطور الاقتصادي. الدولة الجديدة (دولة ابراهيم رئيسي) حتى لو أرادت أن تكون نقطة تحول في هذه القصة، كان عليها أن ترفع من مستوى شرعية حكومتها من خلال تعيين وزراء أكفاء منذ البداية. ويبدو أنها لم تبدأ بشكل جيد وتواجه شكوكًا جدية. للتخلص من هذا الوضع، نحتاج إلى دولة تعددية لكسر حلقة المديرين غير الكفوئين و غير الفعالين؛ ثم تقوية المجتمع المدني والطبقات الاجتماعية، وتشكيل ظاهرة الدولة القومية بشكل حقيقي، لأن استمرار الوضع على ما هو عليه سيجعل إعادة بناء رأس المال الاجتماعي أكثر صعوبة، بل وربما مستحيلة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية